

الإعلام

بتخير المصلي بمكان وضع اليدين

بعد تكبيرة الإحرام

تأليف

خالد بن عبد الله بن محمد الشايع

مكتبة دار الفقه الإسلامي - مكة المكرمة - ١٤٢٨ هـ

## القول الأول : أن اليدين توضعان في أثناء القيام عند الصدر :

- عرض أدلة هذا القول إجمالاً :

مُحَمَّدٌ - أخرج ابن خزيمة في صحيحه ( مُعْتَمَدٌ / رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ) رقم ( رِجَالُهُ رَوَوْاهُ ) حديث وائل

بن حجر قال : ( صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده

اليسرى على صدره ) .

صَحَّاحٌ - أخرج البيهقي في سننه ( صَحَّاحٌ / رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ) حديث وائل بن حجر وفيه : ( وضع يمينه

على يسراه على صدره ) .

رَوَاهُ ابْنُ - أخرج الإمام أحمد في مسنده ( رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ / رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ) حديث هلب الطائي قال : ( رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره ورأيت قال : يضع هذه على صدره )

وصف يحيى اليمني على اليسرى فوق المفصل .

رَوَاهُ ابْنُ - أخرج أبو داود في سننه ( مُعْتَمَدٌ / رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ) رقم ( رِجَالُهُ رَوَوْاهُ ) عن طاووس قال :

( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بينهما على

صدره وهو في الصلاة ) .

رَوَاهُ ابْنُ - أخرج البيهقي في سننه ( صَحَّاحٌ / رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ) أن علياً قال في هذه الآية : ( فصل لربك

وانحر ) قال : ( وضع يده اليمنى على اليسرى ثم وضعهما على صدره ) وكذلك أخرج عن

أنس مثله .

ومن قال بهذا القول ما ذكره العلامة الألباني رحمه الله في صفة الصلاة ص ٢٢٢ في الحاشية : (

قال المروزي في المسائل ص ٢٢٢ : كان إسحاق يوتر بنا .... ويضع يديه على ثدييه أو تحت

ثدييه ا . هـ

مناقشة الأدلة :

حديث وائل بن حجر رضي الله عنه :

- ورد حديث وائل بعدة ألفاظ في بعضها طي واختصار وفي الأخرى بسط إلا أنه في بعض

الروايات جاءت زيادة لفظة ( على صدره ) وباقي الروايات لم تذكر ذلك عن وائل ، واليك

تفصيل ذلك :

الروايات التي وردت بدون الزيادة :

أخرج الإمام أحمد ( ربه ) / مسند مختار ( ثنا عبد الصمد ثنا زائدة وفيه ) ثم وضع يده اليمنى على

ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ) .

و أخرجه ( ربه ) / مسند مختار ( ثنا يونس بن محمد ثنا عبد الواحد ، وفيه ) ثم أخذ شماله بيمينه ) .

و أخرجه ( ربه ) / مسند مختار ( ثنا عبد الله بن الوليد ثنا سفيان وفيه ) ورأيت ممسكا يمينه على شماله

في الصلاة ) .

و أخرجه ( ربه ) / مسند مختار ( ثنا أسود بن عامر ثنا زهير .

و أخرجه ( رَجَعَهُ / رَضَّاهُ عَنْهُ ) ثنا أسود بن عامر ثنا شعبة وفيه ( فوضع يده اليمنى على اليسرى )

و أخرجه أبو داود في سننه ( رَجَعَهُ عَنْهُ ) ثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل .

و أخرجه ( رَجَعَهُ عَنْهُ ) ثنا الحسن بن علي ثنا أبو الوليد ثنا زائدة .

و أخرجه ابن ماجه في سننه ( رَجَعَهُ عَنْهُ ) ثنا علي بن محمد ثنا عبد الله بن إدريس ح ثنا بشر بن

معاذ الضرير ثنا بشر بن المفضل وفيه ( فأخذ شماله بيمينه ) .

و أخرجه النسائي في سننه ( رَضَّاهُ عَنْهُ ) ثنا سويد بن نصر ثنا ابن المبارك عن زائدة .

و أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( رَجَعَهُ عَنْهُ ) ثنا عبد الله بن سعيد الأشج عن ابن إدريس .

و أخرجه ( رَجَعَهُ عَنْهُ ) ثنا هارون بن إسحاق الهمداني ثنا ابن فضيل وفيه ( ضرب بيمينه على شماله

فأمسكها ) .

( زائدة وسفيان وشعبة وعبد الواحد وابن إدريس الكوفي وبشر بن المفضل وزهير بن معاوية وابن

فضيل ، ثمانيتهم عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل مرفوعا ) .

وكذلك أخرجه مسلم في صحيحه ( رَجَعَهُ / رَضَّاهُ عَنْهُ ) ثنا زهير بن حرب ثنا عفان ثنا همام ثنا

محمد بن جحادة .

و أخرجه أحمد ( رَجَعَهُ / رَضَّاهُ عَنْهُ ) ثنا وكيع عن المسعودي عن عبد الجبار بن وائل حدثني أهل

بيتي عن أبي وفيه ( ويضع يمينه على يساره في الصلاة ) .

و أخرجه ( ربيع / ربيع / ربيع ) ثنا عفان عن همام ثنا محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن

علقمة ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وفيه ( ثم وضع يده اليمنى على اليسرى )

وأخرجه ( ربيع / ربيع / ربيع ) ثنا يحيى بن أبي بكر ثنا زهير ثنا أبو إسحاق .

و أخرجه ( ربيع / ربيع / ربيع ) ثنا حسن بن موسى ثنا زهير ثنا أبو إسحاق .

و أخرجه الدارمي في سننه ( ربيع / ربيع / ربيع ) أخبرنا أبو نعيم ثنا زهير ثنا أبو إسحاق .

( محمد بن جحادة و أبو إسحاق و المسعودي ، ثلاثهم عن عبد الجبار به ) .

و أخرجه أحمد ( ربيع / ربيع / ربيع ) ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن

أبي العنيس .

و أخرجه أحمد ( ربيع / ربيع / ربيع ) ثنا وكيع ثنا موسى بن عمير العنبري .

( حجر بن أبي العنيس وموسى بن عمير العنبري ، كلاهما عن علقمة بن وائل عن أبيه ) .

هؤلاء كلهم لا يذكرون زيادة ( على صدره ) .

الروايات التي وردت بذكر الزيادة :

أخرج ابن خزيمة في صحيحه ( ربيع / ربيع / ربيع ) ثنا أبو موسى ثنا مؤمل ثنا سفيان عن عاصم بن كليب

عن أبيه عن وائل وفيه ( على صدره ) .

و أخرجه أبو الشيخ في الطبقات ( ص ٢٠٠ / م ٢٠٠٠ ) ثنا محمد بن يحيى ثنا محمد بن عاصم ثنا مؤمل به .

و أخرجه البيهقي في سننه ( ص ٢٠٠ / م ٢٠٠٠ ) أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي ثنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ثنا ابن صاعد ثنا إبراهيم بن سعيد ثنا محمد بن حجر الحضرمي ثنا سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل به وفيه ( على صدره ) فهذه الزيادة انفرد بها مؤمل بن إسماعيل ومحمد بن حجر الحضرمي .

– بيان حال مؤمل :

هو مؤمل على وزن محمد مهموز ابن إسماعيل أبو عبد الرحمن البصري مولى عمر بن الخطاب . قال فيه الذهبي في الميزان ( ضعيف / متعبد / متعبد ) : ( حافظ عالم يخطئ ، وثقة ابن معين وقال عنه أبو حاتم : صدوق شديد في السنة كثير الخطأ وقال البخاري : منكر الحديث ) وهذا ذكره الزبيدي في تهذيب الكمال ( ر ٢٠٠٠ / م ٢٠٠٠ ) والذهبي في الميزان ( ضعيف / متعبد / متعبد ) ، وابن حجر في التهذيب ( م ٢٠٠٠ / م ٢٠٠٠ ) ولم يذكره البخاري في التاريخ فليظن . ، وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير . ١ . ٥ .

وقيل عنه أنه دفن كتبه فكان يحدث من حفظه فكثر خطؤه، وقال يعقوب بن سفيان : يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه ، فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذرا .

وقال الساجي : صدوق كثير الخطأ ، له أوهام يطول ذكرها .

وقال محمد بن نصر المروزي : المؤمل إذا انفرد بحديث يجب أن يتوقف ويثبت فيه لأنه كان أسى

الحفظ كثير الخطأ . ١ . ٥ . بتصرف من التهذيب .

فيظهر من كلام الأئمة أن مؤملا كثير المناكير و الأخطاء ، فمثل هذا و أضراجه ليس بحجة ولا يقبل

حديثه ، فكيف وقد خالف من هو أوثق منه .

فقد روي هذا الحديث عبد الله بن الوليد العدني راوي جامع سفيان عن سفيان بدون هذه الزيادة كما

أخرجها أحمد ( ربيعان / متعين مخزن ربيعان ) ثنا عبد الله بن الوليد به .

وعبد الله أحسن حالا من مؤمل قال الإمام أحمد عن عبد الله بن الوليد : ما كان صاحب حديث ،

ولكن حديثه صحيح ، وربما أخطأ في الأسماء ، كتبت عنه كثيرا .

وقال أبو زرعة : صدوق . وقال الحافظ ابن عدي : ما رأيت لعبد الله حديثا منكرا فأذكره . ١ . ٥ .

من التهذيب ( ربيعان / متعين مخزن ربيعان ) .

فالحديث من طريق مؤمل ضعيف لضعف مؤمل ، ولما خالف من هو أوثق منه صار حديثه منكرا .

لأن حديث عبد الله في درجة الحسن في أقل الأحوال .

رواية محمد بن حجر الحصري :

هذا وقد توبع مؤمل من غير طريق سفيان ، فقد أخرج البيهقي في سننه ( ص ٢٠٠ / م ١٠٠٠ ) أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي ثنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ثنا ابن صاعد ثنا إبراهيم بن سعيد ثنا محمد بن حجر الحضرمي ثنا سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل به وفيه ( على صدره )

إلا أن هذه المتابعة لا يفرح بها ، ففيها أربع علل :

الأولى :

محمد بن حجر الحضرمي قال عنه الذهبي : محمد بن حجر بن عبد الجبار بن وائل عن عمه سعيد له مناكير .

الثانية : سعيد بن عبد الجبار ، قال ابن معين : لم يكن بالثقة ، وقال عنه البخاري في التاريخ : فيه نظر ، وذكره أبو زرعة في الضعفاء ١ . ه . من تهذيب الكمال . وكذلك حكم بضعفه الذهبي وابن حجر .

الثالثة : أم عبد الجبار مجهولة ، لم أجد لأهل العلم فيها جرحا ولا تعديلا . وقال ابن التركماني كما في

الجواهر النقي ( ص ٢٠٠ / م ١٠٠٠ ) مع السنن : هي أم يحيى لم أعرف حالها ولا اسمها ١ . ه .

الرابعة : نكارة هذه الرواية ، حيث أن أم عبد الجبار مع جهالتها تروي هذه الزيادة عن وائل .

وقد رواها عن وائل كليب بن شهاب ، وعلقمة بن وائل بدون هذه الزيادة .

وبهذا يتضح سقوط ونكارة هذه الرواية فلا تصلح للاعتبار .



● خلاصة الطرق لرواية وائل :

رواه ( سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وشعبة وزائدة بن قدامة وبشر بن المفضل وعبد الله

بن إدريس ومحمد بن فضيل ) ثمانيتهم عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل .

كما رواه ( محمد بن جحادة و أبو إسحاق والمسعودي ) ثلاثتهم عن عبد الجبار بن وائل به ، كما

رواها ( حَجَر بن أبي العنيس وموسى بن عمير العنبري ) كلاهما عن علقمة بن وائل عن أبيه فهولاء

ثلاثة عشر راويا فيهم أئمة كلهم لا يذكرون زيادة ( على صدره ) .

ثم يخالفهم مؤمل بن إسماعيل ومحمد بن حجر ، الضعيفان ، فنكارة هذه الزيادة واضحة بينة .

مرسل طاووس بن کیسان :

- رواه أبو داود في المراسيل ص ٤٢١ (عنه) ثنا أبو توبة ثنا الهيثم بن

حميد عن ثور عن سليمان بن موسى عن طاووس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة ( ٥ . ١ .

- وهذا المرسل عده أصحاب هذا القول شاهدا لحديث مؤمل ومحمد بن حجر إلا أنه لا يصلح

لذلك ، فهو حديث مرسل كما هو ظاهر كما أن في سنده من تكلم فيه ، وإن كان الكلام

فيهم لا يؤثر ، إلا أنه في مثل هذه المسألة لما كان الخلاف في زيادة لفظة في الحديث أصبح أدنى

جرح في الراوي يؤثر خصوصا إذا لم يوجد له من يتابعه على ذلك <sup>١</sup> .

- فهذا الأثر مرسل وهو من قسم الضعيف ، وفي بعض رواته كلام ولو صح فإن المرسل وحده

ضعيف يحتاج إلى ما يعضده في الشواهد والمتابعات ولا يوجد ، لأن الروايات التي سبق ذكرها

كلها أحاديث منكورة أو شاذة وهي غير صالحة للاعتبار .

- ثم إن هذا المرسل مخالف للأحاديث الصحيحة في عدم ذكر وضع اليدين على الصدر ، فمثل

هذه الزيادة لا يحتملها الحديث الضعيف ، فضلا عن المرسل .

---

(1) وذلك إذا كان الجرح معتبرا مقبولا ، وهذا الذي اعتبره الأئمة ، فينزلون الراوي من مرتبة الثقة إلى الصدوق ونحوها ، لأنهم لم ينزلوه عن هذه المنزلة إلا لمعنى أرادوه ، وهذا المعنى يعود إلى ضبطه وإتقانه ، وبهذا يعتبر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله عندما يقول عن الراوي الصدوق وشبهه : يكتب حديثه وينظر فيه ، وذلك مما استفاده من ألفاظ الأئمة لهذا الشأن وهذا مما يثير شبهة في نقله تحتاج إلى احتياط بالغ وتحري شديد للخلوص إلى تقوية حديثه وتجويده ، ولهذا إذا انفرد هذا وأمثاله بالحديث أو بزيادة لفظة ، لا تأتي إلا من طريقة ، قلنا : أين ثقات الأمة وأئمتها من طبقتهم عن حفظ هذا الأصل ونقله ، لينفرد به صدوق دونهم ؟

ولو تأملت كتاب الضعفاء للعقيلي أو الكامل لابن عدي أو الميزان للذهبي وما أودعوا فيها مما ينكر على رواته من الحديث مع وصف الكثيرين منهم بالصدق ، لقام لك البرهان جليا على صحة ما ذكرت لك فكنت يقظا لذلك ، واعلم أن الحديث الحسن الذي يساوي الصحيح في الاحتجاج به هو ما نتج عن الحكم بحسنه عن سبر ونظر وتأمل ، لا بمجرد النظر إلى ظاهر الإسناد ( المقنع في علوم الحديث لابن الملقن ) ( 1 / 283 ) حاشية للجديع .

## حديث هلب الطائي :

( هلب بضم الهاء وسكون اللام ) كما في التقريب .

وقال الهندي في المغني ص رحمته الله : بمضمومة وسكون اللام كذا يرويه أهل الحديث والصواب بفتح هاء وكسر لام ) .

أخرجه الإمام أحمد ( رحمته الله / رحمته الله ) ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ثنا سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال : ( رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره ، ورأيت أنه قال يضع هذه على صدره ) وصف يحيى اليمنى على اليسرى فوق المفصل ١ . ه .

قوله : ( يضع هذه على صدره ) انفرد بها يحيى بن سعيد وهو القطان إمام من الأئمة ، وخالفه وكيع بن الجراح فأخرجه أحمد ( رحمته الله / رحمته الله ) ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان به . وقد توبع وكيع في روايته عن سفيان :

فقد أخرج البيهقي في سننه ( رحمته الله / رحمته الله ) من طريق الحسين بن حفص عن سفيان به .

و أخرج الدار قطني في سننه ( رحمته الله / رحمته الله ) من طريق عبد الرحمن بن المهدي عن سفيان به و

أخرج عبد الرازق في المصنف ( رحمته الله / رحمته الله ) عن سفيان به .

و أخرج ابن قانع في معجم الصحابة ( رحمته الله / رحمته الله ) و أبو نعيم في معرفة الصحابة ( رحمته الله /

رحمته الله ) من طريق محمد بن كثير عن سفيان به .

فهؤلاء ( عبد الرحمن بن مهدي ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه . ، والحسين بن حفص بن الفضيل الهمداني . خرج له مسلم وكان له القضاء والفتوى والرياسة بأصبهان ، قال أبو حاتم محله الصدق . ، وعبد الرازق بن همام بن نافع الحميري مولاهم ثقة حافظ مصنف شهير . ، وعبد الصمد بن حسان المروزي كان قاضي هراة قال البخاري كتبت عنه وهو مقارب . قال بن حجر وهو صدوق إن شاء الله روى عنه أبو قدامة والناس . ، ومحمد بن كثير العبدي أبو عبد الله البصري ، قال أبو حاتم : صدوق وقال أحمد بن حنبل : ثقة لقد مات على سنة ، وقال سليمان بن قاسم : لا بأس به .

قلت : وتكلم فيه ابن معين وابن قانع ، وقد أخرج له البخاري ومسلم وبقية الستة . وقال ابن حجر في التقريب : ثقة لم يصب من ضعفه ( . خمستهم كلهم عن سفيان بدون هذه الزيادة . أضف إليهم وكيع بن الجراح الإمام الثقة الحافظ العابد .

فيكون يحيى بن سعيد وهو إمام بل هو من جبال الحفظ قد خالف هؤلاء الستة و الإمام قد يهم والمعصوم من عصمة الله .

وسأتي بإذن الله أن الإمام أحمد توقف في رواية مالك ( من المسلمين ) عندما انفرد بها .

فرواية يحيى بن سعيد على الصحيح والله تعالى أعلم شاذة لمخالفته هؤلاء الثقة .

ومما يزيد هذا الحكم وضوحا ، أن رواية سفيان عن سماك بدون هذه الزيادة ، قد وافق عليها الرواة عن سماك .

فقد أخرجها الإمام أحمد ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق شريك عن سماك به .

وأخرج أحمد ( رحمه الله / رحمه الله ) وأبو داود في سننه ( رحمه الله / رحمه الله ) وابن حبان في صحيحه

( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق شعبة عن سماك به . و أخرج أحمد ( رحمه الله / رحمه الله ) والترمذي

في السنن ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق أبي الأحوص عن سماك به .

و أخرج أحمد ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق زائدة عن سماك به .

و أخرج الطبراني في الكبير ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق أسباط به نصر عن سماك به .

وأخرج الطبراني في الكبير ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق حفص به جميع عن سماك به .

و أخرج الطبراني في الكبير ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق زكريا بن أبي زائدة عن سماك به .

وأخرج ابن قانع في معجم الصحابة ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق إسرائيل عن سماك به .

و أخرج ( رحمه الله / رحمه الله ) من طريق قيس بن الربيع عن سماك به .

فهؤلاء ( شريك ، وشعبة ، و أبو الأحوص ، و زهير ، وزائدة ، وأسباط ، وحفص ، وزكريا ،

وإسرائيل ، وقيس ) عشرتهم عن سماك بن حرب به ، بدون هذه الزيادة .

فلا يبقى شك بعد ذلك في شذوذ رواية يحيى بن سعيد رحمه الله .

- ومما يقوي شذوذ هذه الزيادة ، أن الإمام أحمد رحمه الله أخرجها في المسند كما ترى بهذه

الروايات ، وبرواية الزيادة ، ومع ذلك نص رحمه الله على كراهة وضع اليدين على الصدر .

قال ابن المفلح في الفروع ( مَحَرَّه / مَحَرَّه مَحَرَّه ) : ( ويكره وضعهما على صدره نص عليه ، مع أنه رواه أحمد ) ٥ . ١ .

وقال أبو داود في مسائله ص مَحَرَّه مَحَرَّه : سمعته يقول : يكره أن يكون ، يعني وضع اليدين عند الصدر

٥ . ١ . وزيادة على شدوذها فهناك علة قد تؤثر خصوصا في مثل هذه المسألة وهي أن قبضة بن هلب مدلس ، ثم هو ممن رمز له بقبول الحافظ يعني حيث يتابع وإلا فلين الحديث . والذي يظهر أن قبضة لم يرو عن أبيه فهو منقطع .

حديث على بن أبي طالب رضي الله عنه :

أخرجه البيهقي في سننه ( مَحَرَّه / مَحَرَّه مَحَرَّه ) أخبرنا أبو بكر أحمد بمحمد بن الحارث الفقيه أنا أبو محمد بن حيان أبو الشيخ ثنا أبو الحريش الكلابي ثنا شيان ثنا حماد بن سلمة ثنا عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن صهبان ( كذا ) قال : وضع اليد اليمنى على اليسرى ثم وضعهما على صدره . قال أبو

---

(2) وبهذا تعرف أن قول العلامة الألباني رحمه الله في صفة الصلاة ص 61 : ( وحسن بعض أسانيده الترمذي ) ليس بحسن بل هو غفلة منه رحمه الله ، لأن الترمذي إنما حسن إسناد الحديث من غير هذه الزيادة ، حيث أن الترمذي رحمه الله لم يخرج هذه الزيادة في سننه والاستدلال كان موضعه هذه الزيادة ، فتأمل !!

الحريش ثنا شيبان ثنا عاصم الحول عن رجل عن أنس مثله أو قال عن النبي صلى الله عليه وسلم . ١ .  
٥ .

قال ابن التركماني ( ص ٥٠ / م ١٠٠٠ ) الجوهر النقي : في سنده ومنتنه اضطراب ١ . ٥ .

قلت : إيضاح كلمة ابن التركماني ، أن هذا الأثر يروى عن عقبة بن صهبان كما في سنن البيهقي ،  
ويروى عن عقبة بن ظبيان كما في التاريخ الكبير للبخاري ( م ١٠٠٠ / م ١٠٠٠ ) وكذا عن عقبة ابن  
ظهير .

و أحيانا يذكر في المتن ( على صدره ) كما في السنن ، و أحيانا يقصر الراوي فلا يذكرها كما في  
الجرح والتعديل ( م ١٠٠٠ / م ١٠٠٠ ) ترجمة عقبة بن ظبيان .

وقال ابن حاتم ، اختلف حماد بن سلمة ويزيد بن أبي الجعد في هذا الحديث فقال حماد : عن عاصم  
الجحدري عن أبيه عن عقبة بن ظبيان عن علي ، وروى يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عاصم  
الجحدري عن عقبة ابن ظهير عن علي ١ . ٥ . يعني باختلاف الراوي عن علي ، ويأسقاط أبيه .

كما أن الإسناد فيه أبو الحريش الراوي عن شيبان لم أعثر له على ترجمة بعد طول بحث ، وكذلك أبو  
عاصم الجحدري ، اسمه العجاج لم أجد من ذكره أو تعديل ، وعقبة بن ظبيان لم يوثقه غير ابن حبان .

- وأما أثر أنس رضي الله عنه فكما تلحظ أن الراوي عن أنس مبهم ، فيغني عن بحث إسناده

خصوصا في مثل هذه المسألة التي كثر فيها الاختلاف والاضطراب .

فقد ذكر ابن المنذر رحمه الله في الأوسط ( رَوَاهُ / رَوَاهُ ) عن إسحاق أنه قال : تحت السرة أقوى في الحديث ، وأقرب للتواضع ، وعزاه الخلق إلى مسائل أحمد و إسحاق ( مَحْذُومٌ / رَوَاهُ ) .

ثم قوله ( أو تحت الثدين ) يدل على الشك مما يضعف المقصود من ذكره على وضعهما على الصدر ، ولعل الأقرب حمل هذا الفعل منه على أنه يرى التخيير أو وضعهما تحت الثدين يعني فوق السرة .

- ومع هذا فهذه فتوى من الإمام رحمه الله ، ولا يلزم بها أحد من الناس لأن العمدة كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، أو ما روي عن الصحابة ولم يعلم لهم مخالف منهم رضي الله عنهم أجمعين .

- وفي نهاية عرض أدلة القائلين بوضع اليدين على الصدر ، ربما يسأل سائل ، ألا تتقوى الأحاديث والآثار بعضها ببعض ؟

الجواب :

أنها لا تتقوى بذلك ، وذلك أن حديث مؤمل منكر ، لأنه ضعيف ، خالف الثقة ، ولا يقال إنها زيادة من ثقة ، لأن مؤملا ضعيف كما سبق بيانه .

ولأن الطرق الباقية والشواهد المذكورة ما بين شاذ ومنكر .

و مثل هذه الروايات لا تصلح للاعتبار ، وذلك لأننا حكمنا على الراوي فيها بالخطأ فكيف نبحت له عن شواهد ومتابعات .



وينبغي أن يعلم أن الزيادة في الإسناد عند الحكم عليها بالشذوذ لا يلزم أن تكون المخالفة صريحة في لفظ الحديث أو سنده ، بل إن مجرد الزيادة التي يتركها الأئمة ، ثم يرويها من هو أقل منهم حالا ، فضلا عما هو متكلم فيه وليس أهلا لأن ينفرد بهذه الزيادة ، تعد شاذة للتفرد بها ، حيث إن الثقة إذا قصر الحديث ثم جاء غيره وزاد فيه حكما ، فإنها تعد مخالفة ولو كانت غير صريحة ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله في مبحث زيادة الثقة .

القول الثاني : أن اليمين توضعان فوق السرة تحت الصدر .

عرض أدلة أصحاب هذا القول إجمالا :

مخزن - أخرج أبو داود في سننه ( مخزن / مخزن مسالك مسنن ) رقم ( رتبة جبريل رتبة ) عن جبريل الضبي ،

قال : رأيت عليا يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة .

مسنن - أخرج البيهقي في سننه ( مسنن / مخزن رتبة ) عن سعيد بن جبر أنه قال : فوق السرة .

ومن قال بهذا القول إسحاق بن راهويه كما سبق بيانه .

ومن قال به كذلك الإمام أحمد ، روى أبو داود في مسائله ص مخزن رتبة قال : أبو داود سمعته سئل

عن وضعه فقال : فوق السرة قليلا وإن كانت تحت السرة فلا بأس . ٥.١

مناقشة الأدلة :

أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

أخرجه أبو داود في سننه ( رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ) ثنا محمد بن قدامة - يعني ابن أعين - عن أبي بدر عن

أبي طالوت عبد السلام عن ابن جرير الضبي عن أبيه قال : رأيت عليا ... فذكره .

هذا الأثر في سننه أبو بدر وهو شجاع بن الوليد متكلم فيه له أوهام ، وكذلك ابن جرير الضبي وهو غزوان وأبوه جرير لم يوثقهما غير ابن حبان .

فالأثر لا يصح ، خصوصا و أن عليا اختلف عليه في الرواية ، فسبق في القول الأول أنه قال علي الصدر ، وسيأتي عنه تحت السرة ، والراجح أن عليا رضي الله عنه لم يصح عنه في ذلك شيء .

أثر سعيد بن جبير رحمه الله :

أخرجه البيهقي في سننه ( صَحَّحَ / مُخَرَّجٌ بِإِسْنَادٍ ) أنا أبو زكريا بن أبي إسحاق أنا الحسن بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنا زيد ثنا سفيان عن ابن جريح عن أبي الزبير قال : أمرني عطاء أن أسأل سعيدا أين تكون اليدان في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة ؟ فسألته عنه فقال : فوق السرة . ( يعني سعيد بن جبير ) ٥٠١ .

هذا الأثر في سننه يحيى بن أبي طالب ، فقد روى الخطيب في تاريخه ( رَوَاهُ الْخَطِيبُ / مُخَرَّجٌ بِإِسْنَادٍ ) بسنده عن الآجري ، قال : خط أبو داود سليمان بن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب وروى بسنده عن موسى بن هارون يقول : أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب وبسنده عن أبي أحمد محمد بن محمد بن إسحاق الحافظ قال : يحيى بن أبي طالب ليس بالمتين . وقال الخطيب :

روى الحاكم أبو عبد الله بن البيع أنه سمع الدارقطني ذكر يحيى بن أبي طالب فقال : لا بأس به  
عندي ، ولم يطعن فيه بحجة ١ . ه . قلت : إن صح الأثر فهو من كلام سعيد بن جبير رحمه الله ،  
وهو من أجله التابعين وكلامه يستأنس به ولا يعد دليلا .  
وأما أثر إسحاق فقد مضى الكلام عليه في أدلة القول الأول .  
وأما ما ذكر عن الإمام أحمد ، فهذا واضح في أن الأمر عنده واسع وأن المسلم مخير بين وضعها  
فوق السرة بقليل أو تحتها بقليل أو عليها .  
ثم هذان القولان عن إسحاق وأحمد لا تعد من الأدلة إنما هي فتاوى واختيارات يستأنس بها